

الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)
Public expenditure and economic growth in Algeria empirical and analytical
study (2000-2019)

د. بكرتي بومدين¹، أ.د. لعيد محمد²

¹ جامعة مستغانم الجزائر ، boumediene.bakreti@univ-mosta.dz

² جامعة مستغانم الجزائر ، mohamed.laid@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/21. تاريخ القبول: 2020/08/23 تاريخ النشر:/...../.....

الملخص:

بينت هذه الدراسة مساهمة سياسة الإنفاق العام المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) في إحداث التوازنات الاقتصادية الكبرى، وذلك من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث بين النموذج المستخدم VECM أن الزيادة في الإنفاق الحكومي الاستثماري بـ 20% تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 6,2% إلى غاية سنة 2019. إن الاقتصاد الجزائري مرهون لدرجة كبيرة بتقلبات أسعار البترول، هذا ما يستوجب الإسراع في القيام بإصلاحات هيكلية في مختلف المجالات: القطاع الزراعي، قطاع السياحة، تطوير السوق المالية. الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، البرامج التنموية، الإصلاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي. تصنيف JEL: O40 ، E62

Abstract:

This study showed the contribution of the financial policy adopted in Algeria during the period (2000-2019) in the creation of great economic balances, through economic reform programmes. Besides, the VECM model used indicates that a 20 % increase in public investment expenditure led to a 6,2 % increase in GDP until 2019.

The Algerian economy is highly dependent on fluctuations in oil prices. This requires accelerating structural reforms in various domains: the agricultural sector, tourism sector, and the development of the financial market.

Keywords: Public expenditure, development programmes, economic reform, economic growth.

Jel Classification Codes: E62, O40.

¹ المؤلف المرسل: بكرتي بومدين e-mail :bboumediene27@gmail.com

المقدمة:

منذ سنة 2000 اعتمدت الجزائر برامج تنموية ضمن إستراتيجية الإنفاق الحكومي، صاحب هذه البرامج ارتفاع عائدات المحروقات بسبب تـسـن أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبذلك باشرت الجزائر أول برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي خصص لـ٢٠ غلاف مالي بقيمة 525 مليار دينار، هذا بهدف الحد من الفقر وتـسـين المستوى المعيشي، خلق مناصب عمل. لـ٢٠ لبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، هذا البرنامج جاء في إطار مواصلة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي سبق، من خلال بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار أي ما يعادل 4200 مليار دج بهدف تطوير البنية التـتـية، إدخال التكنولوجيا الحديثة وخاصة في مجال الإعلام والاتصال، تـسـين الظروف المعيشية والاجتماعية للمواطن. بعد ذلك جاء البرنامج الخماسي (2010-2014)، خصص لـ٢٠ غلafa مليا استثنائيا قدر بـ 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي بغية دعم التنمية البشرية، مكافحة البطالة، تـسـين ظروف معيشة السكان، تطوير اقتصاد المعرفة. مما تقدم ويهدف معرفة وتقييم مدى فعالية سياسة الإنفاق الحكومي المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) في تـتـيق الأهداف المسطرة لها يمكن طرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

هل يمكن لسياسة الإنفاق الحكومي المعتمدة في الجزائر أن تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مـتـدثة بذلك نمو اقتصادي؟
تتفرع إشكالية الدراسة إلى الأسئلة التالية:
- ما هي الأسس النظرية والمرجعية للإنفاق الحكومي؟
- ما هي تدابير سياسة الإنفاق الحكومي التي اعتمدها الجزائر؟ وما علاقتها بالنمو الاقتصادي؟
فرضيات الدراسة: قصد الإجابة عن التساؤلات قدمنا بعض الفرضيات لاختبار مدى صحتها أو رفضها والتي تتمثل فيما يلي:
- للإصلاحات الاقتصادية أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني غير أنها لم تسمح بتـتـيره من التبعية لقطاع المحروقات.
- للإنفاق الحكومي الاستثماري أثر إيجابي في المدى الطويل على زيادة الناتج الداخلي الخام.

الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)

أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذه الدراسة في مدى فعالية سياسة الإنفاق الحكومي بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وكذا تأثيرها على النمو الاقتصادي، حيث تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي إحدى أدوات السياسة المالية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية.

هدف الدراسة: نهدف من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

- تبيان مساهمة السياسة المالية التوسعية في التنمية الاقتصادية في الجزائر؛

- قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل؛

أدوات ومنهج البحث: اعتمدنا في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي من خلال توظيف التعاريف وطرح الأفكار، كما استخدمنا المنهج التحليلي من خلال تقييم أثر الإنفاق الحكومي ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، وفي الأخير استخدمنا المنهج الرياضي من خلال قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي على النمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات السابقة نذكر:

- دراسة (بن عزة، 2017)، دارت إشكالية الدراسة حول أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، وبذلك اعتمد الباحث على نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR Model)، حيث خلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الاستثماري له أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، أما فيما يخص الإنفاق الحكومي الاستهلاكي له أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي.

- دراسة (KHERBACHI & TOUATI, 2014) تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاستثمار العام على الإنتاج في كل القطاعات، حيث تم الاعتماد على نموذج (MMMCS) أو ما يعرف بنموذج Input Output، والذي يأخذ في الحسبان الآثار المباشرة وغير المباشرة والتغذية العكسية لقطاع واحد على بقية الاقتصاد من خلال ترابط القطاعات. خلصت هذه الدراسة إلى أن الزيادة في الاستثمار العام لها تأثير إيجابي على جميع الأنشطة وعوامل الإنتاج في القطاعات.

- دراسة (العوفي، 2014)، تضمنت إشكالية الدراسة تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على المتغيرات الممثلة في الإنفاق العام الاستهلاكي والنمو الاقتصادي. خلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام الاستهلاكي، حيث أرجع الباحث عدم وجود علاقة بين هذه المتغيرات إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري والذي يعتمد بالدرجة الأولى على إيرادات المحروقات.

I.الطرح النظري للإنفاق الحكومي ضمن النظرية الاقتصادية:

لقد صاحب تطور دور الدولة و تدخلها في الاقتصاد تطور مفهوم النفقة العامة وفيما يلي سنعرض المفهوم التقليدي و الحديث للنفقة العامة.

1. المفهوم التقليدي للنفقات العامة:

لقد ناد الاقتصادي آدم سميث بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد و حصر دورها في القيام بالوظائف التقليدية كتأمين الدفاع، الأمن، العدالة، توفير بعض الخدمات و المرافق العامة. (الخطيب و شامية، 2008، صف 51) حيث كان يهدف التليل الاقتصادي التقليدي إلى تحقيق مبدأ توازن الميزانية، حيث تمتعت النفقات العامة بطابع حيادي لا يؤثر في النظام الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، بمعنى أنها لا تؤثر على الدورة الاقتصادية في الإنتاج و الاستهلاك و التوزيع، و حتى لا تتعدى النفقة العامة حدود هذا الدور فإن ذلك يستدعي وجوب تقليل حجم النفقات العامة (م. رزي، 2008، صف 51، 52)، بحيث يتم حصرها في أضيق الحدود و بالكم الذي يسمح للدولة القيام بنشاطاتها التقليدية المحدودة.

2. المفهوم الحديث للنفقات العامة :

لقد بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات الاقتصادية التي شهدت المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن العشرين إلى جانب توسع مبادئ الاشتراكية و دخولها حيز التطبيق منذ الثورة الروسية 1918، و يهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي عن تحقيقه تلقائيا اتجهت الدول إلى التدخل في الحياة الاقتصادية.

3. تعريف النفقة العامة :

تعرف النفقة العامة على أنها : مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة. وهذا التعريف هو السائد لدى الاقتصاديين الذين يتفقون على معناه (الوادي و عزام، مبادئ المالية العامة، 2007، صف 117)، فهي بذلك تمثل حجم التدخل الحكومي و التكفل بالأعباء العمومية من طرف الدولة أو إحدى هيئاتها العامة و هي بذلك أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة حيث تمثل النفقات العامة مجموع الاستخدامات في ميزانية الدولة. (Dwight, Steven, & David, 2008, p. 496)

4. تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري

الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة استنادا إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل و المتمم إلى : نفقات التسيير ، نفقات الاستثمار ، و أخيرا القروض و التسبيقات التي تمتد بها الدولة للغير .

1.4. نفقات التسيير:

هي تلك النفقات المخصصة لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة وتنقسم إلى أربعة أقسام: أعباء الدين العام، مخصصات السلطة العمومية، وسائل المصالح، التدخلات العمومية (بن مسعود و بوثلجة، 2014، صف 30)، كما تمثل مجموع المبالغ المالية الموجهة لكل الدوائر الوزارية، طبقا لقانون المالية للسنة المعنية (أعمر، 2005، صف 46)، و المتكونة من النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية و تشمل رواتب و أجور الموظفين و نفقات صيانة البنايات الحكومية و معدات المكاتب ...

2.4. نفقات الاستثمار:

يمثل الإنفاق الاستثماري نفقات الحكومة المخصصة للمنشآت القاعدية الاقتصادية، مثل الموانئ، الطرق، السكك الحديدية، شبكات المياه والتطهير، الكهرباء والغاز، وكذا المنشآت القاعدية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات. (Mark & Shakira, 2016, p. 8)

II. عرض وتقييم سياسة الإنفاق الحكومي المعتمدة خلال الفترة 2000-2019

إن إتباع الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة والمتمثلة في سياسة الإنعاش الاقتصادي يستند إلى النظرية الكينزية المتضمنة رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري. (بشيكري، 2016، صف 18)

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 لرفع معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 4,8 %، كما قدرت مساهمة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة بـ 1 % كمتوسط سنوي (العوفي، 2014، صف 64)، فضلا عن ذلك يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: الحد من الفقر وتيسير المستوى المعيشي، خلق مناصب عمل والحد من البطالة، دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية (مصراوي و يوسف، 2017، صف 151). وبذلك فقد خصص لانجاز هذا البرنامج غلاف مالي بلغ 525 مليار دينار (بشيكري، 2016، صف 18)، تم توزيعه كما يلي:

جدول رقم (01): توزيع برنامج دعم الإنعاش للفترة (2001-2004) حسب كل قطاع

النسبة %	المجموع (مليار دج)	2004	2003	2002	2001	القطاع /السنوات
40,1	210,5	2	37,2	70,2	100,7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38,8	204,2	6,5	53,1	72,8	71,8	تنمية مادية وبشرية
12,4	65,3	12	22,4	20,3	10,6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8,6	45	/	/	15	30	دعم الإصلاحات
100	525	20,5	113,1	178,3	213,1	المجموع

المصدر: بشيكر، عابد. (2016). دراسة تحليلية تقييمية لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014). مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي. 13(2). ص: 18.

يتضح من خلال الجدول أن أكبر حصة خصصت لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40,1 % من مجموع الغلاف المالي لهذا البرنامج، أي بقيمة 210,5 مليار دج، ليأتي بعد ذلك قطاع التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38,8 % أي ما يعادل 204,2 مليار دج، كما تم تخصيص قيمة 65,3 مليار دج لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري بقيمة 45 مليار دج لإصلاحات أخرى أي بنسبة 8,6 % من المبلغ الكلي المخصص لهذا البرنامج. إن مخصصات دعم الإنعاش الاقتصادي لهذه الفترة سمّت بما يلي: (بشيكر، 2016، صفحتين 20، 21)

- رفع معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى 5,2 % سنة 2004؛
- تحقيق فائض في الميزانية العامة قدر بـ 13,1 % من الناتج الداخلي الخام؛
- تقليص معدلات التضخم حيث بلغت 1,4 % سنة 2002؛
- خلق أزيد من 775632 منصب عمل منها 479340 منصب دائم أي بنسبة 61,8 % من عدد المناصب الكلية؛

2. برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: 2005-2009.

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والذي سبق إقراره وتنفيذه، هذا بعد تدهور الوضع المالي، نتيجة ارتفاع سعر النفط الذي بلغ 38,5 دولار للبرميل سنة 2004 (العوفي، 2014، صفحتين 64). إن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)

يتمثل في بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار أي ما يعادل 4200 مليار دج وكان يهدف بذلك إلى: (جنيدي، 2015، صفح 153)

- تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني؛
 - إدخال التكنولوجيا الحديثة وخاصة في مجال الإعلام والاتصال؛
 - تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للمواطن؛
- يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو رغبة الدولة في خلق ديناميكية فعالة للنشاط الاقتصادي من خلال المحاور التي شملها كما يلي: (بشيكور، 2016، صفح 22، 23)
- 1.2. تحسين ظروف معيشة السكان: يمثل هذا المحور 45,5% من الغلاف المالي الكلي المخصص للبرنامج أي ما يعادل 1908,5 مليار دج، هذا التخصيص المالي جاء تكملة لبرنامج دعم الإنعاش في شق التنمية المحلية والبشرية. إن المبلغ المخصص لهذا المحور وزع على عدة أقسام حيث كان النصيب الأكبر لقطاع السكن 555 مليار دج، يليه قطاع التربية بقيمة 200 مليار دج، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ 141 مليار دج.
- 2.2. تطوير الهياكل القاعدية:
- خصص لهذا المحور نسبة 40.5% من إجمالي قيمة برنامج الدعم، أي ما يعادل 1703,5 مليار دج، تؤكد هذه النسبة الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت القيمة المخصصة لهذا المحور، على عدة قطاعات فرعية كان النصيب الأكبر فيها لقطاع النقل بـ 700 مليار دج، يليه قطاع الأشغال العمومية بـ 600 مليار دج، ثم يأتي قطاع الموارد المائية من سدود وتوليات بـ 393 مليار دج، وقطاع التهيئة العمرانية بـ 10.15 مليار دج.
- 3.2. دعم التنمية الاقتصادية: تضمن هذا المحور ستة أقسام رئيسية وهي:
- الفلاحة والتنمية الريفية: خصص لـ 300 مليار دج، حيث يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التي تساهم في الإنتاج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.
 - الصناعة: خصص لهذا القطاع مبلغ 13.5 مليار دج بغية تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.
 - ترقية الاستثمار: خصص لـ 4.5 مليار دج من أجل تهيئة المناخ وجلب الاستثمارات.
 - الصيد البحري: يهدف دعم مشاريع الصيد البحري لـ وصل القطاع على ما قيمته 12 مليار دج
 - السياحة: خصص لها مبلغ 3.2 مليار دج بغية إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: خصصت الدولة لهذا القطاع مبلغ 4 مليار دج، وذلك لإعطاء دفعة قوية نظرا لأهميته المباشرة في خلق المقيمة المضافة.

- تطوير الخدمة العمومية: هذا المحور خصص لـ 203,9 مليار دج موزعة على قطاع العدالة، التجارة، والمالية.

3. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلafa مليا استثنائيا قدر بـ 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، حيث يشمل مخطط التنمية الخماسي برنامجين، برنامجا جاري أي متبقي من إنجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وخصص لـ 9680 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار، وبرنامجا جديد بمبلغ 11534 مليار دج بما يعادل 155 مليار دولار (شريط و بن الحاج، 2015، صفحـة 95، 96). إن برنامج التنمية الخماسي أخذ طابعا إستراتيجيا حسب المحاور التالية: (شريط و بن الحاج، 2015، صفحـة 98، 99)

3.1. تحسين الموارد البشرية: خصص لهذا المحور ما يعادل 20122 مليار دج. في هذا الإطار تم منح قطاع التربية الوطنية مبلغ 852 مليار دج ومبلغ 178 مليار دج لقطاع التكوين المهني، أما التعليم العالي خصص لـ 768 مليار دج بغية زيادة عدد المقاعد البيداغوجية وعصرنة وتـأسيس التـأطير، كما منح لقطاع الصحة مبلغ 619 مليار دج لإنجاز مستشفيات ومراكز صحية جديدة.

3.2. تطوير المنشآت الأساسية: هذا المحور خصص لـ 6448 مليار دج بالنسبة للأشغال العمومية أكثر من 3132 مليار دج بغية إتمام الطريق السيار شرق غرب و 830 طريق سريع مع إنجاز حوالي 700 كلم كطرق ازدواجية من الطريق الوطني، تـدبيـث حوالي 20 ميناء للصيد البحري، أما قطاع النقل استفاد من 2816 مليار دج، موجهة لإنجاز 17 خط من السكك الحديدية لمسافة 6000 كلم، و 800 كلم من السكك الحديدية الازدواجية في منطقة الجنوب الغربي، تسليم مترو الجزائر، إنجاز ترامواي لـ 14 مدينة.

3.3. تحسين الخدمة العمومية: خصص لهذا المحور 1666 مليار دج، حيث تـصلـت الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية على أكثر من 895 مليار دج لإنجاز مقرات الولاية الدوائر ومراكز لتكوين المستخدمين ومقرات للأمن، حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة لإنجاز مجالس قضائية، كما خصص لقطاع المالية أكثر من 295 مليار دج لإنجاز أزيد من 250 هيكل ضرائب، و 50 إدارة جمارك.

3.4. دعم التنمية الاقتصادية: استفاد هذا المحور من 1566 مليار دج، حيث تـصل قطاع الفلاحة على أزيد من 1000 مليار دج لتوسيع المساحات الغابية والزراعية مع تـدبيـث تقنيات هذا النشاط

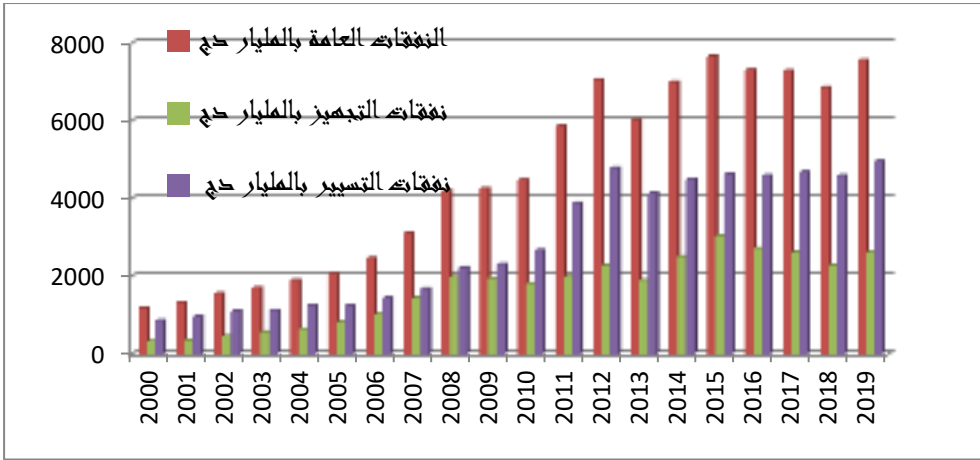
الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)

ووسائلها، أما قطاع الصيد البحري فخصص له أكثر من 16 مليار دج لتطوير هذا النشاط ودعمه بمشآت أساسية جديدة، وبخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استفادت من 100 مليار دج، وحوالي 50 مليار دج من أجل تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية، فضلا عن هذه المخصصات المالية رصد لمحور مكافحة البطالة 360 مليار دج.

4. تطور النفقات العامة:

تعتبر النفقات العامة عاملا مفضلا للنمو الاقتصادي، ففي السنوات الأخيرة الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر مثل نسبة 13 % من الناتج الداخلي الخام، والذي يعتبر أعلى معدل في البلدان النامية (KHERBACHI & TOUATI, 2014, p. 50)، يمكن توضيح تغير النفقات العامة من خلال الشكل التالي:

الشكل (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).



مصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات : www.ons.dz

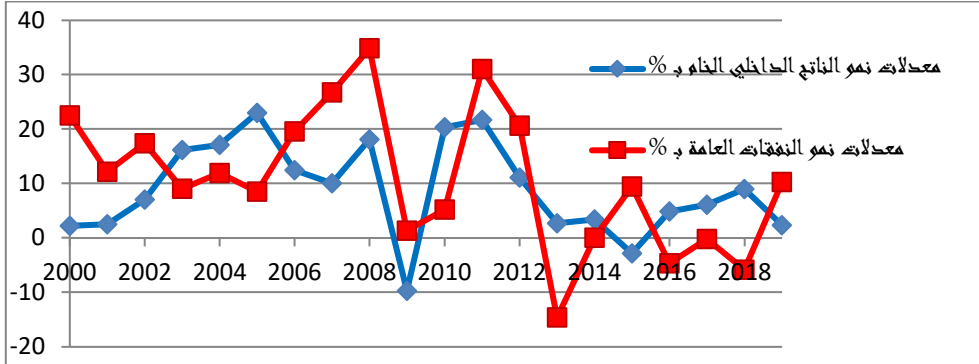
يتضح من خلال الشكل أعلاه أن الدولة خصصت حصص مهمة من نفقات التشغيل منذ سنة 2000 إلى غاية 2019 حيث سجلت تزايدا مستمر، فبلغت سنة 2000 قيمة 856,2 مليار دج لتصل إلى 4954,4 مليار دج أي بنسبة 23% من الناتج الداخلي الخام سنة 2019، وبذلك سجلت نفقات التشغيل أعلى نسبة إلى النفقات العامة سنة 2001 بنسبة 72,94 % أما في سنة 2008 سجلت نفقات التشغيل أقل نسبة إلى النفقات العامة 52,91 % لتتفق سنة 2019 نسبة 65,56 % من النفقات العامة. أما بخصوص نفقات التجهيز يتضح من خلال الشكل أن كلفة نفقات التجهيز أقل من كلفة نفقات التشغيل وهذا خلال فترات الإصلاح الاقتصادي حيث انطلقت بأقل قيمة 321,9 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى أكبر مبلغ إنفاق سنة 2015 ما يعادل 3039,3 مليار دج، أما كأكبر نسبة إلى

الناتج الداخلي الخام فكانت سنة 2009 أين بلغت نسبة 19,52% في مقابل 18,18 سنة 2015 و 12,55% سنة 2019 أي تراجع في نفقات التسيير والذي يرجع إلى تراجع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة.

5. أثر برامج الإصلاح على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2019

إن البرامج التنموية جاءت مركزة على قطاع المحروقات، القطاع الصناعي والحرفي، القطاع الزراعي، قطاع البناء والأشغال العمومية وبذلك أنفقت الكثير من الموارد المالية، حيث يمكن توضيح تغير معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العام من خلال الشكل التالي:

الشكل (02): تطور معدل نمو النفقات العامة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2019)



مصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات : www.ons.dz

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 متزايد حيث بلغ متوسط نسبة 4,18% لينخفض بمتوسط 2,98% خلال الفترة 2009-2019 بعد ذلك خلال الفترة 2019-2010 ارتفاع بمتوسط 7,84% يرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بالخصوص خلال السنوات 2017، 2018، 2019 أين بلغ 18594,1 مليار دج، 20259 مليار دج، 20725 مليار دج. في حين نلاحظ أن معدل نمو النفقات العامة تراجع في السنوات الأخيرة 2016، 2017، 2018 مـ تقا بذلك نسب سالبة على التوالي 4,69% -،

0,20% -، 5,87% هذا الانخفاض يرجع بالأساس إلى تراجع في الإيرادات العامة بسبب الانخفاض المسجل في الإيرادات البترولية. في هذا الإطار ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تـسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى 4,88 مليار

الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)

دولار سنة 2007 وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة (بن عزة، 2017، صفح 133).

III. الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادية باستعمال نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM:

سنعمل في هذا المحور على إبراز أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2019) ، حيث سنعتمد على نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM .

1- معطيات الدراسة.

تم استعمال القيم الحقيقية لجميع متغيرات النموذج بأخذ سنة الأساس « ANNEE DE BASE 2001 » وفي شكل اللوغاريتم قصد تقليص تباين هذه السلاسل وتخفيض أثر المشاهدات الشاذة، كما تمتد فترة الدراسة من 2000 إلى 2019. ولقد رمزنا لمختلف المتغيرات بالرموز التالية:
 $LPIB$: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام، حيث يمثل القيمة السوقية لجميع السلع المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

$LDEPE$: لوغاريتم نفقات التجهيز، تعتبر نفقات استثمارية كما هو موضح في الجانب النظري.

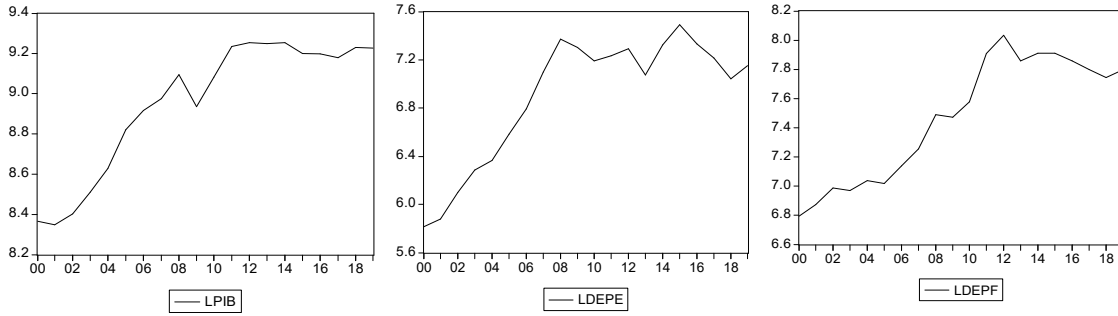
$LDEPF$: لوغاريتم نفقات التسيير، هي نفقات استهلاكية جارية كالرواتب الأجور والتحويلات.

بعد التعرف على متغيرات الدراسة وتجميع البيانات الخاصة بفترة الدراسة، يتم تحديد الشكل الاقتصادي والشكل الرياضي للنموذج، وهذا يعتبر أول مراحل بناء النموذج القياسي ويأخذ الشكل الاقتصادي للمعادلة الصيغة التالية: $LPIB = f(LDEPE, LDEPF)$ ومن المعادلة الاقتصادية

$$LPIB_t = \beta_1 LDEPE_t + \beta_2 LDEPF_t + \alpha + \varepsilon_t$$

إن التمثيل البياني التالي يبين تطور متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (03): تطور متغيرات الدراسة.



المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يظهر لنا أننا نجد مركبة الاتجاه العام، وبالتالي يتأكد أن تكون هذه المتغيرات غير مستقرة.

2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة في مستواها اللوغاريتمي قبل بدء تقدير النموذج لتأكد من كونها متغيرات مستقرة أو غير مستقرة في المستوى، حيث اعتمدنا على اختبار فليب وبيرو Phillip-Perron وفيما يلي ملخص حول مختلف السلاسل الزمنية.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار Phillips-Perron لمتغيرات الدراسة

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول	
	النموذج I	النموذج II	النموذج I	النموذج II
<i>LPIB</i>	-1,33	-1,20	-1,27	-2,21
<i>LDEPE</i>	-1,21	-1,45	-1,15	-1,22
<i>LDEPF</i>	-1,50	-2,25	-1,07	-2,02
$T_{tabul\epsilon}$ $\alpha = 5\%$	-1,95	-3,00	-1,95	-3,00

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews

يتضح من خلال الجدول أن تقريبا كل متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى في النموذجين سواء يتقوى على اتجاه عام وثابت أو من دون اتجاه عام وثابت، حيث كانت الإحصائية المحسوبة تقل عن قيمتها الجدولة بالقيمة المطلقة $T_{Tab} > T_{cal}$ عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، أي نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة) وبالتالي السلاسل (*LDEPF*، *LDEPE*، *LPIB*) غير مستقرة، وبأخذ الفرق الأول لها تبين أن هذه السلاسل استقرت، أي أنها متكاملة من الدرجة $I(1)$ ، غير أننا تم الاستغناء عن النموذج الثالث (*III*) الذي لا يتقوى على ثابت واتجاه زمني بالنسبة لاختبار فليب وبيرو لأننا من خلال الشكل البياني رقم (03) يتضح أن السلاسل الزمنية موضوع الدراسة تتقوى على ثابت واتجاه عام.

3. اختبار العلاقة السببية La causalité de Granger:

لاختبار العلاقة السببية بين متغيرات الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (نفقات التجيز، نفقات التسيير، والنتائج الداخلي الخام)، سنعتمد على اختبار جرانجر والذي يسمح بمعرفة وجود علاقة

الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)

تغذية مرتدة أو استرجاعية feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرات الدراسة، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2019. حيث بين الجدول التالي نتائج اختبار السببية أنظر الملحق رقم: (01)

الجدول رقم: (03) نتائج اختبار السببية

الاحتمال Prob	إحصائية F F-Statistic	فرضية العدم Null Hypothesis
0.02342	1.45383	LDEPE لا تسبب LPIB
0.18197	1.94808	LDEPE لا تسبب LPIB
0.01213	0.47937	LDEPF لا تسبب LPIB
0.24133	1.58905	LDEPF لا تسبب LPIB

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews

من خلال إحصائية فيشر (F) نقبل وجود سببية بين متغير وآخر إذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 0,05 وبذلك نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج الداخلي الخام إلى نفقات التجهيز ونفقات التسيير. وعليه نستنتج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الإنفاق الحكومي.

4. اختبار التكامل المشترك

لاختبار التكامل المشترك سنقوم أولاً بتقدير درجة الإبطاء المثلى P ثم نقوم باختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن « Johansen » ، حيث يتوي النمذج على المتغيرات التالية: $\Delta LPIB$, $\Delta LDEPE$, $\Delta LDEPF$ وهذا لمعرفة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

1. تحديد درجة التأخير المثلى P بالنسبة للنماذجين

الجدول رقم (04): تحديد درجة التأخير المثلى P

P=3	P=2	P=1	P=0	درجة التأخر
-3,25	-3,38	-3,40	-3,56	Akaike
-2,23	-2,55	-2,75	-3,45	Schwarz

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews

بعد استخدام المعيارين Akaike و Schwarz نلاحظ من خلال الجدول أن درجة التأخير المثلى للنموذج $VAR(p)$ والتي لها أقل قيمة عند المعيارين هي درجة التأخير $P=0$.

2. اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen

لتقدير علاقة التكامل المشترك، اشترط (1988) Johansen أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وبعد تطبيق اختبار جوهانسن أعطى النتائج التالية (أنظر الملحق رقم:02):

الجدول رقم (05): نتائج اختبار جوهانسن Johansen and Juselius

القيم الذاتية	إحصائية الأثر	القيم الحرجة		النموذج
		5%	1%	
0.689515	37.84067	29.68	35.65	لا يوجد $r = 0$
0.454999	16.78752	15.41	20.04	على الأقل متجه واحد
0.277958	5.862092	3.76	6.65	على الأقل متجهان

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews

إن نتائج اختبار جوهانسن الموضحة في الجدول رقم (05)، تبين أن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%،

ونقبل بالفرضية البديلة $H_1: r > 0$ والقائلة بوجود متجه تكامل مشترك، وبالنسبة للسطر الثاني في الجدول $H_0: r = 1$ أي عند وجود على الأقل متجه واحد، لدينا $\lambda_{trace}(r) = 16,78 > \lambda_{tab} = 15,41$ ونقبل بالفرضية البديلة $H_1: r > 1$ التي تنص على وجود أكثر من متجه واحد للتكامل المشترك عند نفس مستوى المعنوية، أما عند وجود على الأقل متجهان لدينا $\lambda_{trace}(r) = 5,86 > \lambda_{tab} = 3,76$ ومننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة والقائلة بوجود أكثر من متجهين $H_1: r > 2$. إن تطبيق اختبار الأثر لجوهانسن تبين لنا أن النموذج ذو ثلاث متجهات للتكامل المشترك بين الناتج الداخلي الخام، نفقات التجهيز، ونفقات التسيير.

5. تقدير معادلة شعاع التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل)

إن اختبار جوهانسن بين لنا تكامل متغيرات هذا النموذج، بعدها نأتي إلى تقدير النموذج باستعمال شعاع تصحيح الخطأ، ومننا يمكن صياغة معادلة النمو الاقتصادي وفق نموذج شعاع تصحيح الخطأ كما يلي (أنظر الملحق رقم:03):

$$\begin{aligned} &LPIB = 0,31LDEPE - 0,37LDEPF + 3,92 \\ &\quad (4,10) \quad (3,89) \quad (10,81) \\ &R^2 = 0,94 \quad DW = 1,19 \quad F - \text{statistic} = 133.39 \quad \text{Obs} = 20 \end{aligned}$$

الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)

التفسير الإحصائي: تعتبر معادلة شعاع التكامل المشترك مقبولة إحصائياً، فالقيمة الإحصائية لستيودنت أكبر من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لكل المتغيرات (نفقات التجهيز، نفقات التسيير)

$T_{tab} = 2,08 < T_{cal} = 3,89$ ، $T_{tab} = 2,08 < T_{cal} = 4,10$ ، أما بالنسبة لمعامل التفسير $R^2 = 0,94$ يمثل القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار، وبعبارة أخرى المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر بنسبة 94% الناتج الداخلي الخام. كما تبين إحصائية DW=1,19 على وقوع ارتباط ذاتي للأخطاء في منطقة الشك، إضافة إلى معنوية معاملات النموذج ككل والذي تبييناً إحصائية فيشر المحسوبة والتي هي أكبر من إحصائية فيشر المجدولة

رقم: (03)، وبالتالي يمكننا قبول هذا النموذج إحصائياً. $F_{cal}^{\alpha} = F^{\alpha}(k, n - k - 1) = F_{(2,20)}^{0,05} = 133,39 > F_{tab}^{0,05} = 3,59$ أنظر الملحق رقم: (03)، وبالتالي يمكننا قبول هذا النموذج إحصائياً.

التفسير الاقتصادي: إن مرونة نفقات التجهيز جاءت بإشارة موجبة (+0,31) مما يعني أن الزيادة في نفقات التجهيز بـ 20% تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 6,2% في المدى الطويل، هذه الزيادة تؤكدها النظرية الاقتصادية، فنفقات التجهيز هي نفقات استثمارية تترجم اقتصادياً من خلال مشاريع تخص المؤسسات المنتجة وبذلك يتولد عنها زيادة في الناتج الداخلي الخام وفي ثروة البلاد لذا حظيت في الفترة (2000-2014) بالأولوية، على عكس نفقات التسيير أين جاءت مرونتها بإشارة سالبة (-0,37) أي أن الزيادة في نفقات التسيير بـ 20% تؤدي إلى انخفاض في الناتج الداخلي الخام بـ 7,4% وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث تمثل نفقات التسيير النفقات التي تخص تسيير نشاط الدولة العادي كدفع الرواتب الأجور. أما بخصوص الثابت فقد كانت إشارته موجبة (+3,92) مما يدل على وجود عوامل أخرى خارجية تؤثر إيجاباً على الناتج الداخلي الخام مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، إيرادات القطاع الفلاحي، الصناعي، السياحي، الإيرادات الجبائية بمختلف أنواعها.

6. تقدير معادلة المعاملات الديناميكية قصيرة الأجل: يمكن توضيح المعلمات الديناميكية من

خلال الجدول التالي: جدول رقم (06): تقدير المعلمات الديناميكية قصيرة الأجل

DLDEPF	DLDEPE	DLPIB	
0.031 (1.79)	0.057 (1.70)	0.049 (1.79)*	c
-0.01 (-0.03)	1.27 (3.59)	-0.06 (-0.15)	CointEq1

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (04).

* توضح القيم التي بين قوسين إحصائية ستودنت (t) ، أما Cointq1 تمثل معامل تصحيح الخطأ.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن سرعة تصحيح الخطأ عند مستوى 5% معنوية مع الإشارة السالبة عند الناتج الداخلي الخام ونفقات التسيير، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما سرعة تصحيح الخطأ للمعادلة (DLDEPE) فهو موجب مما يعني رفض صحة تمثيل لهذه المعادلة، لذا سنكتفي بمعادلة الناتج المحلي الخام DLPIB التالية:

$$D(LPIB) = -0.06*(LPIB(-1)) + 0.5572941*LDEPE(-1) - 0.2358674927*LDEPF(-1) - 3.336734806 + 0.14*D(LPIB(-1)) + 0.002*D(LDEPE(-1)) - 0.13*D(LDEPF(-1)) + 0.04$$

$$F\text{-statistic} = 4.15 \quad R^2 = 0.046$$

يشير المعامل -0.06 إلى أن 6% من عدم التوازن في الناتج الداخلي الخام يتم تصحيحه في السنة، أي أن نسبة التصحيح تعكس سرعة التعديل قدرها (1/0,06) أي 1 سنة باتجاه قيمة التوازن. أما بخصوص المعادلة نلاحظ إحصائية فيشر ($F_c = 4.15 > F_{tab} = 3.55$) تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج، في حين معامل التآديد $R^2 = 0.046$ الذي يبين القوة التفسيرية للنموذج لا يعتمد عليها كثيراً وذلك لاستخدام المتغيرات بعد أخذ الفروق الأولى.

7. دراسة صلاحية النموذج VECM: لتأكد من صلاحية النموذج اعتمادنا الاختبارات الموضحة في

الجدول الآتي: جدول رقم (07): اختبارات صلاحية النموذج VECM

الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)

Prob	Jarque-Bera	عدد مكونات النموذج	LM test	Box-Pierce/ Ljung-box	
			القيمة الاحتمالية	القيمة الاحتمالية	درجات التأخير
0.3735	1.9695	1	0.6395	NA*	1
0.4237	1.7176	2	0.8912	0.3883	2
0.4093	1.7865	3	0.8677	0.7149	3
0.4846	5.4738		0.0510	0.3707	4
VEC Residual Heteroskedasticity Tests			0.7992	0.6213	5
F(14,3)	Prob.		0.9646	0.8475	6
1.256277	0.4837		0.6337	0.9199	7
0.331508	0.9346		0.6812	0.9430	8
0.500802	0.8392		0.9096	0.9750	9
2.421299	0.2537		0.9657	0.9948	10
2.241243	0.2762		0.6064	0.9990	11
0.317275	0.9415		0.1905	0.9998	12

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews

- من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ خلال درجات التأخر من 1 إلى 12 القيمة الاحتمالية لكل من اختبار **Box-Pierce/ Ljung-box** و **LM test** أكبر من مستوى المعنوية 0.05 (5%) وعليه نقبل فرضية عدم والقائلة بعدم وجود الارتباط الذاتي للبواقي.

- بالنسبة لاختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج VECM نستخدم اختبار Jarque-Berra حيث نلاحظ من خلال الجدول أن جميع البواقي أقل من القيمة المجدولة $JB < x^2_{0,05}(2) = 5,99$ حيث تمثل 2 درجة الحرية، ومنه نقبل فرضية عدم أي أن جميع البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما تشير إليه القيم الاحتمالية (prob) فجميعها أكبر من مستوى المعنوية 0,05 (5%).

بعد إجراء اختبار الارتباط الذاتي واختبار التوزيع الطبيعي نستنتج أن سلسلة البواقي عبارة عن تشويش أبيض « un bruit blanc gaussien » أي أنها مستقرة وبالتالي نقبل بصحة نموذج VECM

- بخصوص اختبار عدم ثبات التباين البواقي VEC Residual Heteroskedasticity من نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن كل القيم الاحتمالية P value عند إحصائية F أكبر من مستوى معنوية 5% وعليه يتم قبول فرضية عدم والتي تنص على ثبات تباين الأخطاء أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

الخاتمة:

إن هذه الدراسة خلصت إلى أن الإنفاق الحكومي الاستثماري له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في النفقات الاستثمارية بـ 20% تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 6,2% ، وما يمكن استخلاصه هو أن سياسة الإنفاق الحكومي التي طبقت في الجزائر من خلال

برامج الإنعاش الاقتصادي ساهمت في تحقيق استقرار اقتصادي ومالي من خلال التقليل من حجم المديونية الخارجية والذي بلغ 4,04 مليار دولار سنة 2018 بفضل إستراتيجية الدفع المسبق، تسجيل فائض في رصيد الميزان التجاري إلى غاية 2014، كما تعتبر معدلات البطالة منخفضة نتيجة سياسات التشغيل المعتمدة حيث بلغت سنة 2017 نسبة 11,7%، إضافة إلى جلب الاستثمار، ترقية الصادرات، تحسين الوضعية الاجتماعية من خلال إصلاحات في القطاع التعليمي والصحي وغيرها، غير أن هذه السياسة لم تتمكن من تحرير الاقتصاد من التبعية لقطاع المحروقات، إذ لا يزال المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني. إن هذه الأرقام أثبتت صحة الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: تم تأكيدها باعتبار أن للإصلاحات الاقتصادية أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني، حيث ساهمت في خفض معدلات البطالة، تقليل المديونية الخارجية.

الفرضية الثانية: تم تأكيدها حيث أن الزيادة في النفقات الاستثمارية بـ 20% تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 6,2% في المدى الطويل.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية

- إن نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي بين أن معلمة نفقات التسيير جاءت سالبة (-0,37) مما يؤكد على وجود علاقة سلبية أحادية الاتجاه في المدى الطويل بين نفقات التسيير والناتج الداخلي الخام، هذا ما تؤكدته النظرية الاقتصادية باعتبار نفقات التسيير نفقات جارية استهلاكية، على عكس معلمة نفقات التجهيز جاءت موجبة (+0,31) أي هناك تأثير إيجابي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

- ساهمت برامج الإنفاق العام 2000-2019 في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، حيث شهد قطاع البناء والأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات تطورا ملحوظا نتيجة ضخامة البرامج الموجهة للقطاعات الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة التشغيل بالقطاعات و الذي ساهم في تقليل معدلات البطالة؛

- أهمية سياسة الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر على الطلب الكلي ومستوى الاستخدام والدخل؛

التوصيات: بعد النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح بعض التوصيات

الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)

- العمل على ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة، من خلال تدخل الدولة مباشرة في الإنتاج أو في شكل إعانات استثمار أو عن طريق الإنفاق على البنية التحتية مما يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني؛
- جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم تسهيلات إدارية وتفضيلات اقتصادية؛
- التركيز على القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والتي بإمكانها أن تخلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، من خلال الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي؛
- تديد الأسباب التي تعرقل نمو باقي القطاعات الأخرى من خلال دراسات لإيجاد حلول جذرية للهوض بالاقتصاد الوطني و العمل على تنوع مصادر النمو الاقتصادي؛

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. حكيمة العوفي. (10 أبريل، 2014). أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في دراسة قياسية 1960-2010. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة*، 5 (1)، الصفحات 62-74.
2. خالد شحادة الخطيب، و أحمد زهير شامية. (2008). *أسس المالية العامة*. الأردن: دار وائل للنشر.
3. عابد بشيكر. (31 ديسمبر، 2016). دراسة تحليلية تقييمية لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014). *مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي*، 13 (02)، الصفحات 17-34.
4. عابد شريط، و جلول ياسين بن الحاج. (31 ديسمبر، 2015). أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014 نموذجاً. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، 6 (1)، الصفحات 93-108.
5. عطا لله بن مسعود، و عبد الناصر بوثلجة. (2014). أثر مزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر. (مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المحرر) *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، 7 (2)، الصفحات 23-38.
6. ممد عباس مبرزي. (2008). *اقتصاديات المالية العامة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
7. ممدود حسين الوادي، و زكريا أحمد عزام. (2007). *مبادئ المالية العامة*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع.

8. مراد جنيدي. (2015). الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية). جامعة الجزائر 3-، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية .
9. منيرة مصراوي، و رشيد يوسف. (30 جوان، 2017). واقع تآثير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر. (جامعة، المحرر) مجلة دفاتر بواذكس ، 5 (7)، الصفحات 136-157.
10. هناء بن عزة. (جوان، 2017). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014). (مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المحرر) 1 ، الرابع (الأول)، الصفحات 127-143.
11. يتيواوي أعمر. (2005). مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة. الجزائر: دار هوم للناشر.

Les ouvrages en langues étrangères:

12. Dwight, H. P., Steven, R., & David, L. L. (2008). *économie du développement* (éd. 3e édition). Belgique , Belgique : Boeck.
13. KHERBACHI, H., & TOUATI, K. (2014, juin 01). Etude d'impact des programmes d'investissements publics sur la croissance économique en Algérie par le modèle des multiplicateurs de la matrice de comptabilité sociale. *Revue des sciences économiques et de Gestion* , 14(14), pp. 49-69.
14. Mark, M., & Shakira, M. (2016, Octobre). la gestion de l'investissement public (guide d'introduction à la gestion des finances publiques). Londres, Royaume-Uni: ODI Overseas Development Institute.
- Sites internet : 15. www.ons.dz

الملاحق:

الملحق رقم 01:

Pairwise Granger Causality Tests Date: 04/18/20 Time: 10:07 Sample: 2000 2019 Lags: 2
Null Hypothesis: _____ Obs _____ F-Statistic _____ Probability _____

الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)

LDEPE does not Granger Cause LPIB	18	1.45383	0.02342
LPIB does not Granger Cause LDEPE		1.94808	0.18197
LDEPF does not Granger Cause LPIB	18	0.47937	0.01213
LPIB does not Granger Cause LDEPF		1.58905	0.24133
LDEPF does not Granger Cause LDEPE	18	0.15620	0.85697
LDEPE does not Granger Cause LDEPF		2.55083	0.11627

الملحق رقم 02:

Date: 04/18/20 Time: 10:04				
Sample(adjusted): 2002 2019				
Included observations: 18 after adjusting endpoints				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LPIB LDEPE LDEPF				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test				
Hypothesized	Trace	5 Percent	1 Percent	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Critical Value
None **	0.689515	37.84067	29.68	35.65
At most 1 *	0.454999	16.78752	15.41	20.04
At most 2 *	0.277958	5.862092	3.76	6.65
*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level				
Trace test indicates 3 cointegrating equation(s) at the 5% level				
Trace test indicates 1 cointegrating equation(s) at the 1% level				

الملحق رقم 03:

Dependent Variable: LPIB				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/20 Time: 09:57				
Sample: 2000 2019				
Included observations: 20				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.929250	0.363259	10.81667	0.0000
LDEPE	0.317230	0.077352	4.101128	0.0007
LDEPF	-0.379882	0.097646	3.890403	0.0012
R-squared	0.940096	Mean dependent var		8.955626
Adjusted R-squared	0.933049	S.D. dependent var		0.327784
S.E. of regression	0.084814	Akaike info criterion		-1.959238
Sum squared resid	0.122287	Schwarz criterion		-1.809878

Log likelihood	22.59238	F-statistic	133.3946
Durbin-Watson stat	1.197555	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم 04:

Vector Error Correction Estimates			
Date: 09/03/20 Time: 09:41			
Sample(adjusted): 2002 2019			
Included observations: 18 after adjusting endpoints			
Standard errors in () & t-statistics in []			
Cointegrating Eq:		CointEq1	
LPIB(-1)	1.000000		
LDEPE(-1)	0.557294 (0.06421) [8.67973]		
LDEPF(-1)	-0.235867 (0.08565) [-2.75394]		
C	-3.336735		
Error Correction:	D(LPIB)	D(LDEPE)	D(LDEPF)
CointEq1	-0.064172 (0.28699) [-0.15392]	1.275918 (0.35507) [3.59342]	-0.014367 (0.38096) [-0.03771]
D(LPIB(-1))	0.142957 (0.40809) [0.35031]	-0.299513 (0.50491) [-0.59320]	0.486601 (0.54172) [0.89825]
D(LDEPE(-1))	0.002267 (0.15921) [0.01424]	0.370053 (0.19698) [1.87867]	-0.090209 (0.21134) [-0.42685]
D(LDEPF(-1))	-0.137063 (0.27380) [-0.50059]	0.042219 (0.33876) [0.12463]	0.054160 (0.36346) [0.14901]
C	0.049004 (0.02737) [1.79011]	0.057733 (0.03387) [1.70457]	0.031328 (0.03634) [0.86211]

الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)

R-squared	0.046448	0.636432	0.120705
Adj. R-squared	-0.246953	0.524564	-0.149848
Sum sq. resids	0.119540	0.182989	0.210645
S.E. equation	0.095893	0.118643	0.127293
F-statistic	4.158307	5.689169	0.446142
Log likelihood	19.58937	15.75742	14.49070
Akaike AIC	-1.621042	-1.195268	-1.054522
Schwarz SC	-1.373716	-0.947943	-0.807197
Mean dependent	0.048786	0.070807	0.051410
S.D. dependent	0.085874	0.172066	0.118709
Determinant Residual Covariance		7.33E-07	
Log Likelihood		59.29708	
Log Likelihood (d.f. adjusted)		50.51068	
Akaike Information Criteria		-3.612298	
Schwarz Criteria		-2.721926	